زيباري يلتقي وزراء خارجية روسيا والصين واسبانيا وكرواتيا

تأكيدات عربية على مؤازرة العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية

بغداد / المدى

شارك وزير الخارجية هوشيار زيباري في الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية دول الجوار اضافة إلى مصر واكد المشاركون على اهمية الوقوف مع العراق ومؤازرته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، نقل ذلك بيان صادر عن وزارة الخارجية تسلمت (المدى) نسخة منه امس، واضاف البيان ان الاجتماع عقد في مقر الامم المتحدة في نيويورك على هامش اجتماعات الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للامم المتحدة.

كما حضر الاجتماع الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي والامين العام لجامعة الدول العربية وممثل الامين العام للامم المتحدة. واعلن المشاركون عن تضامنهم مع مبادرة رئيس الوزراء بشأن المصالحة الوطنية وضرورة الاستمرار فيها بالشكل الذي يؤمن احلال الامن والاستقرار. كما عبر الحاضرون عن دعمهم للعهد الدولي مع العراق كتعبير عن التزام المجتمع الدولي بالمساعدة في تنفيذ رؤية العراق الوطنية في مجالات اعادة الاعمار المختلفة. واشاد المشاركون في الاجتماع بنتائج اجتماع وزراء الداخلية لدول الجوار الاخير في جدة.

واعرب الوزير عن حرصه على استمرار المشاورات مع الدول المجاورة لما فيه تحقيق المصالح المشتركة واستقرار الاوضاع في المنطقة. كما عبر عن شكره وتقديره للامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي والامين العام لجامعة الدول العربية وممثل الامين العام للامم المتحدة للجهود التي يبذلونها من اجل مساعدة العراق.وتقرر في هذا الاجتماع التشاوري وبناء على طلب الوفد العراقي ان تعقد الاجتماعات القادمة والمستقبلية لدول الجوار العراقي بناء على طلب ورغبة وحاجة الحكومة العراقية.

وطلب وزير الخارجية ان يعقد الاجتماع القادم لدول الجوار في بغداد كمبادرة من دول الجوار العربي والاسلامي للتضامن والوقوف مع الشعب العراقي وان الحكومة العراقية ستؤمن المستلزمات الامنية والفنية للاجتماع.وفيما اذا تعذر عقده لظروف طارئة في العراق،رحب وفد جمهورية مصر العربية بتضييف الاجتماع في مصر.

من جهة اخرى، على هامش اجتماعات الجمعية العمومية (٦١) عقد وزير الخارجية سلسلة من اللقاءات الثنائية مع وزراء خارجية روسيا، الصين، اسبانيا واوكرانيا.

وبحث الجانبان العراقي والروسي سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، ودان الوزير مجدداً الاعتداء الارهابي على اعضاء السفارة الروسية في بغداد وعبر عن استعداد الحكومة للتعاون في كشف وملاحقة المجرمين، وجرى بحث تفعيل اللجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين. وتم تبادل الآراء حول المراجعة القادمة لولاية القوات متعددة الجنسية من قبل مجلس الامن في نهاية هذا العام.

والتقى زيباري وزير خارجية الصين الشعبية لي تسيازينك. وعبر الوزير الصيني عن دعم بلاده للحكومة العراقية وبرامجها السياسية والامنية لتحقيق المصالحة الوطنية وتأمين الامن والاستقرار في العراق. مؤكداً على استعداد الصين لتطوير العلاقات في قطاعات الطاقة والكهرباء والاتصالات ولبدء المفاوضات الثنائية لبحث قضية الديون ومشاريع اعادة الاعمار.

وجرى بحث مبادرة العهد الدولي مع العراق ودعم الصين وتأييدها لدور فاعل للامم المتحدة في العراق.

وشرح وزير الخارجية تطورات الوضع الامني والسياسي في البلاد والتحديات التي تواجهها الحكومة والفرص المتاحة لتحقيق تقدم حقيقي في تعزيز الامن والخدمات واعادة الاعمار.

وتبادل الطرفان الآراء حول المباحثات القادمة في مجلس الامن حول ولاية القوات متعددة الجنسية في اواخر هذا العام. واكد الجانب الصيني على احترام بلاده لرؤية الحكومة العراقية في هذا المجال وبحث الجانبان مسألة ترشيحات المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، حيث تقدمت الصين بمرشح عنها لمنظمة الصحة العالمية.

ووجه وزير الخارجية دعوة رسمية الى نظيره الصيني لزيارة بغداد ووعد بدراستها بأهتمام وتلبيتها في وقت مناسب، كما وجه الوزير الصيني دعوة مماثلة الى وزير خارجية العراق لزيارة الصين لاستكمال المباحثات الثنائية.

من جانب آخر اجرى وزير الخارجية لقاء مع وزير خارجية اسبانيا ميكيل موراشينوس وجرى بحث العلاقات الثنائية بين البلدين والحاجة الى تطويرها وتعزيزها في المجالات ذات المنفعة المتبادلة. وعبر الوزير الاسباني عن دعم بلاده للحكومة العراقية وبرامجها السياسية والامنية والاقتصادية واستعداد اسبانيا للمساهمة في مبادرة العهد الدولي مع العراق. ووجه وزير خارجية اسبانيا دعوة رسمية الى وزير خارجية العراق لزيارة مدريد.

وختم وزير الخارجية اجتماعاته بلقاء مع وزير خارجية اوكرانيا بوريس تاراسايوك وبحث الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين. واثنى وزير الخارجية على مشاركة ومساهمة اوكرانيا في عملية استقرار واعمار العراق. وابلغ وزير الخارجية نظيره الاوكراني بقرار الحكومة العراقية بشأن فتح سفارة في كييف في القريب العاجل لتطوير العلاقات الثنائية وتقديرا للدور الاوكراني في مساعدة الشعب العراقي.

في مؤتمر المصالحة الثاني في كربلاء

القوى السياسية والجماهيرية تدعو إلى تحريم الدم العراقي

كربلاء / المدى

دعا مؤتمر للقوى السياسية والجماهيرية عقد في كربلاء جميع القوى السياسية وقياداتها من مختلف القوميات والأديان والمذاهب لتوحيد موقفهم وإنقاذ العراق مثلما دعا الحكومة العراقية إلى الأخذ بمبدأ الحوار لانه الطريق الأمثل لمعالجة المشاكل وحل الخلافات.

وقال عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر أكرم الياسري: إن المؤتمر الذي عقد تحت شعار (بالعدل والتسامح والحوار تتحقق المصالحة ويبنى العراق) واستمر يوما واحدا، خرج بتوصيات عديدة منها أن الحوار لغة القرآن وأدب السماء وهو الطريق لمعالجة المشاكل وحل الخلافات..مضيفا: أوصى المؤتمرون بنبذ الإرهاب بكل أشكاله وتحريم الدم العراقي وإدانة القتل والتهجير على الهوية وبراءتنا من كل يد تلطخت بدماء العراقيين.. مشيرا الى ان المؤتمرين حثوا جميع القوى السياسية وقياداتها من مختلف القوميات والأديان والمذاهب لتوحيد موقفهم لإنقاذ العراق والسير بالعملية السياسية نحو الأمام.. وطالبوا بالإسراع في إصدار حكم الإعدام وتنفيذه بمجرم العصر ورأس البلاء صدام مثلما يطالبون الحكومة بالاهتمام بالشريحة الواسعة من عوائل الشهداء والسجناء السياسيين وتعويضهم.. واشار الى ان التوصيات أكدت رفض التدخلات الخارجية في شؤون العراق التي تهدف إلى دعم الإرهاب وعدم التهاون مع المجرمين.. واكد ان التوصيات تضمنت دعوة الحكومة العراقية إلى التعجيل في بناء وتطوير القوات المسلحة وتهيئتها لبسط نفوذها على ارض العراق والدعوة الى تفعيل القضاء العراقي وعدم التهاون مع المجرمين والإسراع بمحاكمتهم واوضح الياسري انه تم توجيه دعوة إلى الحكومة للعمل على معالجة المشاكل التي يعاني منها المواطن العراقي كالبطالة وتوفير الخدمات وتحسين الوضع الاقتصادي ومطالبة الحكومة بتقوية أجهزة الدولة واحترام القانون ومعالجة ظاهرة الميليشيات المسلحة وتشكيل لجنة تنبثق من هذا المؤتمر لمواصلة العمل ومتابعة التوجيهات والتعاون مع جميع التشكيلات السياسية والدينية والجماهيرية لترسيخ دعائم المصالحة الوطنية وإيصال مطالب المؤتمر وتوجهاته إلى الحكومة العراقية.

ويذكر أن هذا هو المؤتمر الثاني الذي تشهده كربلاء في غضون أسبوع بعد مؤتمر العشائر للحوار والمصالحة الوطنية تأييدا لمبادرة رئيس الوزراء نوري المالكي.

تأييد جماهيري لمشروع المصالحة

على خلفية نقل قاضي المحكمة الجنائية العليا

مواطنو اربيل يؤيدون القرار وينتقدون الضجة الاعلامية

اربيل / راميار فارس

تعددت آراء المواطنين والمختصين في اقليم كردستان حول قرار المحكمة الجنائية العليا بنقل القاضي الاول عبد الله العامري وتعيين محمد العريبي خلفاً له، البعض عد القرار اجراء سليماً ويستند إلى عدد من الاسباب المنطقية وآخرون انتقدوا الضجة الاعلامية التي رافقت قرار النقل، إلا ان الجميع اكدوا ان المحكمة تسير بصورة جيدة.

(المدى) استطلعت الآراء في اربيل عن المحكمة ورصدت ردود افعالهم عن قرار تغيير القاضي.

المحامي (خليل طارق) حدثنا عن المحكمة وقرار تنحية العامري قائلاً: (المحكمة الجنائية العراقية العليا المختصة بمحاكمة صدام ومن معه عن الجرائم التي ارتكبها ضد الشعب العراقي سواء في الجنوب او الوسط او في كردستان، هي محكمة ممتازة وترتقي الى مرتبة القضاء العادل الذي يحق الحق ويقره لاصحابه).

واضاف أنه تابع المحاكمة منذ جلستها الاولى حول قضية الدجيل وحتى جلستها العاشرة المخصصة لقضية الانفال ووجد ان كلاً من رئاسة المحكمة واعضائها يسيرون بالمحاكمة بما يمليه عليهم الضمير اولاً وبما يمليه عليهم القانون العراقي ثانياً.

وقرار تنحية القاضي عبد الله العامري القاضي الاول لمحكمة الانفال هو قرار صائب فكلنا لاحظنا ان القاضي كان جيدا في الجلسات الاولى للمحاكمة يعطي الفرص لكل الموجودين للمداخلة وتوجيه الاسئلة في قاعة المحكمة ولكن سرعان ما تبدل كل شيء.

فالعامري لم يمنح الفرصة الجيدة لهيئة الادعاء العام بالكلام وتوجيه الاسئلة للشهود مما دفع احد اعضائها الى المطالبة بتنحية العامري لتقبله اسئلة هيئة الدفاع الخارجة عن نصوص القضية وتعاطفه المطلق مع المتهمين واعترافه لصدام بأنه ليس دكتاتوراً مع انه كان يعلم ان صدام هو دكتاتور العصر الاوحد.

الصحفي (برور صديق) قال: ان القاضي السابق عبد الله العامري تجاوز على المحكمة والقضاء العراقي بوصفه المتهم صدام بانه ليس دكتاتوراً. وتساءل صديق: ترى هل هذا هو اسلوب قاضي محكمة مسؤول امام الله وامام ضميره وامام القانون عن اي كلمة تصدر منه؟!

واضاف أن قرار نقل هذا القاضي جاء من مصلحة المحكمة العراقية ومن مصلحة الجميع سواء الشهود وهيئة الادعاء العام ومحامي الدفاع عن الحق الشخصي.

وهذا القرار هو رسالة تحذير لكل قاضٍ ينحاز او يتعاطف مع متهميه، ويضع في نظره الشهود واصحاب الحق المطالبين باعادة حقهم الضائع ومعاقبة من كان وراء مآسيهم.

فيما أكد رئيس جمعية الثقافة القانونية العراقية طارق حرب أن مسألة تغيير القاضي عبد الله العامري هي مسألة محسومة حسب الفقرتين الثالثة والرابعة من قانون المحكمة الجنائية.

وان رئيس المحكمة الذي يتولى ادارة الهيئات الادارية الثلاث في المحكمة الجنائية له الحق في تنحية او تعيين اي قاض.

واضاف حرب ان اجراء المحكمة الخاص بنقل العامري هو اجراء سليم ويستند إلى عدة اسباب اهمها ان العامري كان ليناً وليس حاسماً كالقاضي رؤوف عبد الرحمن.

اما عن وصف القاضي المتهم صدام بانه ليس دكتاتوراً قال حرب ان القاضي كان يرتكز في كلامه وهو يصف صدام بانه ليس دكتاتوراً على القاعدة القانونية التي تقول ان المتهم بريء الى ان تثبت ادانته.

وقال الخبير القانوني سردار علي: ان قرار تغيير القاضي هو قرار سليم ولاشك فيه، وأضاف أن العامري كان أداؤه ضعيفاً ولينا لا يرتقي لقاضٍ يحكم في قضية الانفال التي لا تقل اهميتها عن قضية قصف مدينة هيروشيما بالسلاح النووي لان مثل تلك القضايا هي بحاجة ماسة الى قاضٍ حازم وشديد من غير عنف ويحسن ادارة جلسات المحكمة.

وتطرق علي ايضا الى ان المحكمة جيدة جدا بصورة عامة ولا تشوبها شائبه.

لم يكن هناك اي داع للضجة الاعلامية التي تلت قرار نقل القاضي العامري، هذا ما قالته المحامية ليلى حكيم التي اكدت ان قرار التنحية جاء في وقته بسبب تحيز القاضي العامري وتعاطفه مع المتهمين دون مراعاة للشهود الذين جاءوا يلتمسون عدالته في تلك المحكمة.

استبشار مشوب بالآمال والخوف

هل ينتصر رمضان على الإرهاب؟

بغداد / المدى

ها هي بغداد تستعد مرحبة بمقدم شهر رمضان الموصوف بالكريم لان موائدنا تزدان بما لذ وطاب من المأكولات والمشروبات.. ويقيم البغداديون احتفالات تزدان بها مقاهيهم وازقتهم عبر لعبة المحيبس الشعبية ورواج مهنة قراء المربعات وتداول صواني الزلابية والبقلاوة حتى خلال مآدب الافطار التي يدعى اليها الاهل والاصدقاء.

وتشهد الاسواق البغدادية القديمة منها والحديثة حركة تجارية تسبق مقدم الشهر الكريم وكأنها تمهد الطريق لمساره نحونا.. الكل مرتبط بأسواق شهيرة مثل الشورجة التي تشتهر باحتوائها على كل السلع والمأكولات ومطيباتها مما يفضله البغداديون على موائدهم الرمضانية..

العراقيون والبغداديون يتمنون ان يكون رمضان ضيفاً مسالماً فلا مفخخات ولا قتل على الهوية... ان يكون واحداً من الاشهر الحرم التي اقرها ديننا.. والكل يصلي من اجل ذلك.

الشورجة والاسواق البغدادية الاخرى تعيش الخوف والكساد.. ويسيطر الخوف على تجارها ومرتاديها.. خوفاً من المجرمين والقتلة والسراق الذين تكاثروا وتحولوا إلى مافيات تمد جذورها عميقاً في كل النفوس...

وسوق الشورجة يبدأ من جوار المدرسة المرجانية المعروفة بجامع مرجان على الجانب الأيسر لشارع الرشيد قبالة سوق البزازين، وشارع السموأل ثم يأخذ السوق امتداداً عرضياً نحو شارعي الخلفاء و الجمهورية وتطل نهايته على شارع الكفاح وشارع غازي الذي تحول في السنوات الأخيرة إلى شورجة جديدة تجمع بين تجارة السجائر وبورصة العملات الصعبة.

ومن معالم الشورجة القديمة التي بقيت أسماؤها متداولة حتى الآن. قهوة الحنطة. وخان دجاج. وحمام الشورجة. وسوق الصغير وسوق البقالخانة. وسوق التمارة. وسوق الفاكهة وعلاوي الشورجة، وسوق الغزل، وجامع سوق الغزل، وتحت التكية و سوق العطارين وأسماء محلية كثيرة هي امتدادات الشورجة المركز التجاري الكبير في قلب العاصمة بغداد.

ويقول (ابو علي) أحد تجار العطاريات في السوق"هذه السنة كانت أكثر صعوبة علينا بسبب الأحداث التي شهدتها الشورجة من الحرائق الكارثية التي قدرت خسائرها بمليارات الدنانير مرورا بالتفجيرات وأعمال العنف الاخرى."

وكانت "العصابات تجوب السوق تقتل وتختطف وتسرق وتمارس كل عمليات الإرهاب والترويع أمام الملأ ولا أحد يستطيع التصدي لها."

مبدياً تخوفه من تلاشي السوق التراثي إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه الآن. اما تاجر السلع المنزلية (عمران حميد) فأكد ان الشورجة تعاني ركودا كبيرا منذ عدة أشهر، والمتبضعون في نقصان مستمر."

والسوق بحاجة إلى التفاتة رعاية من الجهات الرسمية مشيراً إلى ان الشورجة كانت فيما مضى تزدحم بالمتبضعين حتى أن المرور في أزقة السوق يصبح غاية في الصعوبة بسبب كثرة زوار السوق ومرتاديه." اما هذه الايام ونحن في رمضان فلم نجد تلك الصورة لقد غابت تماما."

وقال تاجر للمواد الغذائية في الأربعين من عمره لم يشأ ذكر اسمه إن"اغلب المحال التجارية أقفلت أبوابها وانتقل أصحابها إلى أماكن أخرى أما خوفا على حياتهم من القتل والاختطاف أو نتيجة شحة المتبضعين بسبب الأوضاع الأمنية."

واضاف" كنا إذا اقترب موعد شهر رمضان ملأنا متاجرنا بمختلف المواد التي عادة ما تحتاجها العائلة العراقية كالنشا والدقيق والرز والطرشانة والسمسم والتين المجفف والجوز واللوز وغيرها."

وقال (أبو علي)، وهو مواطن جاء للتبضع،" الأوضاع الأمنية لا تسر، والعنف الطائفي يأخذ حيزا في الواقع العراقي وهذا ما يدفعني الى عدم الخروج من بيتي والاكتفاء بما يتوفر للمائدة الرمضانية في الأسواق القريبة من البيت."

ومن جانبها تقول (شهلاء محمد)"جئنا إلى الشورجة على أمل شراء بعض الحاجات المهمة خصوصا، لكن للأسف لم نشتر أي شيء." فما ان نزلنا من السيارة تحت جسر المشاة الحديدي حتى شاهدنا شابا يشهر مسدسه دون خجل أو خوف،وسمعنا كلمات تخدش الحياء لذلك حاولنا الخروج من السوق والعودة إلى المنزل في أسرع وقت."

كما أكد سائق تاكسي، أن" التداعيات الأمنية والخوف جعلت السوق يغلق أبوابه ظهرا ليصبح منطقة أشباح يسودها الصمت والوحشة ولا شيء غير اللصوص والعصابات."